تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الإقتصاد الجزائري

Implications of the Trade War between China and the United States of America on the Algerian Economy

لعلمي سمية[1]، طافر زهير[2]

LALMI Soumia[1], TAFER Zoheir[2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، lalmi.soumia@univ-bechar.dz

[2] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، zedtaf@gmail.com

تاريخ الاستلام:26-12-2021 تاريخ القبول:23-7-2022 تاريخ النشر: 21-9-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التعرف على ماهية الحروب التجارية والأدوات المستعملة فيها، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لعرض أهم المحطات التي مرت بها الحرب التجارية بين العملاقين الإقتصاديين وكذا المنهج التحليلي في دراسة أثرها على الاقتصاد العالمي والجزائري، حيث توصلت الدراسة إلى أن للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أثارا سلبية على إقتصاد كل منهما وكذا على الإقتصاد العالمي ككل، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد الجزائري أيضا لوجود علاقات تجارية مع كل منهما.

كلمات مفتاحية: تجارة دولية، حرب تجارية، علاقات تجارية.

تصنيفات JEL: B17,F19,G00

Abstract

This study aims to determine the repercussions of the trade war between China and the United States of America on the Algerian economy, by identifying the nature of trade wars and the tools used in them, using the historical method to display the most important stations that the trade war between the two economic giants went through, as well as the analytical approach in A study of its impact on the global and Algerian economy, where the study concluded that the trade war between China and the United States of America has negative effects on the economy of each of them and the global economy as a whole, This also affects the Algerian economy because of their trade relations.

Keywords: International trade, trade war, business relations.

JEL Classification Codes : B17,F19,G00

[1]المؤلف المرسل: لعلمي سمية، الإيميل: lalmi.soumia@univ-bechar.dz

1-المقدمة: تعتبر العلاقات التجارية الصينية -الأمريكية من بين أهم العوامل المؤثرة على الإقتصاد العالمي، لأنهما يشكلان أضخم وأقوى إقتصادين عالميين، فلطالما إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في تصنيع العديد من المنتجات على المستوى العالمي مما مكنها من إحتلال المكانة الأولى عالميا كأقوى إقتصاد لعقود، في الوقت ذاته ساهمت النهضة الصينية بإستدراك التحول العالمي ونمو الإقتصاد الصيني بسرعة لتصبح الصين ثاني أقوى إقتصاد عالمي ومصنع العالم ككل، هذا ما جعل الشراكة الإستراتيجية تطغى على العلاقات الإقتصادية بينهما في العديد من المجالات لاسيما التجارية منها لفترة طويلة من الزمن، إلا أن التقدم السريع والمستمر للإقتصاد الصيني وغزو منتجاته الأسواق الأمريكية وكذا منافسة منتجاتها المحلية أصبح يهدد المكانة الإقتصادية الأمريكية، مما أدى إلى توتر العلاقات التجارية بينهما ونشوب أقوى حرب تجارية يعرفها التاريخ مع مطلع سنة 2018 بينهما، إذ أن تعارض المصالح التجارية لأكبر إقتصادين عالميين من شأنه أن يهدد إستقرار الإقتصاد العالمي ككل ويؤثر على كل الإقتصاديات الأخرى، هذا ما ولد طرح السؤال الجوهري التالي: **كيف تؤثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟**

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نشأت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي أبرز الأدوات المستعملة فيها؟
- فيما تتمثل تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم؟ وهل تؤثر على كل المجالات؟
- كيف يمكن معالجة الآثار السلبية التي من شأنها التأثير على الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين نشأت نتيجة اشتداد المنافسة التجارية بينهما وفرض الرسوم الجمركية بينهما فقط.
- الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لا تؤثر على كافة المجالات والدول بل تؤثر على المجالات التي تحتكرها منتجات البلدين وعلى الدول التي لها علاقة تجارية وطيدة وشراكة إستراتيجية معهما.
- إن السياسة الحمائية التي تتخذها الجزائر كفيلة بعلاج الإختلالات الإقتصادية الناتجة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتصدي لها.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الحروب التجارية وآثارها على الإقتصاد العالمي من جهة، وكذا أهمية الإقتصادين الأمريكي والصيني اللذين يشكلان أكبر الإقتصاديات العالمية، فالعلاقة التجارية بينهما مهمة جدا لرسم الإقتصاد العالمي، إضافة إلى تحليل السياسات الحمائية ضد الحروب التجارية ومدى فاعلية كل منها من جهة أخرى.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، وذلك بهدف التأكد من مدى تأثير الحروب التجارية على الإقتصاد الجزائري من جهة، ومعرفة مدى قوة السياسات الحمائية التي تنتهجها الجزائر في التصدي للحروب التجارية من ناحية أخرى، إضافة إلى توضيح أهم آثار الحروب التجارية على الإقتصاد العالمي، بالأخص الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وآثارها على الإقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالحرب التجارية والتطور التاريخي لاستعمالات الأدوات التجارية فيها، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة وتحليل تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة.

هيكل الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، خصص أولها للتأصيل النظري للحرب التجارية، وثانيها الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في حيث خصص المحور الثالث لآثار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الأول: التأصيل النظري للحرب التجارية

1. تعريف الحرب التجارية: يعرفها القاموس البريطاني على أنها صراع إقتصادي تفرض فيه البلدان قيود الإستيراد على بعضها البعض من أجل الإضرار بتجارة بعضها البعض (time magazine, 2018)، فهو مصطلح يشير إلى حالة المنافسة التجارية الشديدة بين دولتين حيث تقوم إحداهما بفرض رسوم جمركية أو قيود تجارية على دولة ما، الأمر الذي يدفع الدولة الأخرى لإتخاذ إجراءات مماثلة فتفرض قيود تجارية هي الأخرى. (الزبيدي، 2020، صفحة 414)، وبالتالي فالحرب التجارية هي أحد أوجه الحرب الإقتصادية وأهم أدواتها، فهي تعرف على أنها نزاع أو خلاف إقتصادي ناتج عن القيام بإجراءات حمائية مبالغ فيها، تفرض أو ترفع الدول بموجبها تعريفات جمركية أو غيرها من الحواجز التجارية ضد بعضها البعض. ويكون ذلك بغرض حماية منتجاتها الوطنية أو رد فعل على الحواجز التجارية التي وضعها الطرف الآخر. (المنشاوي، 2018) (سرج، 2019)

مما سبق يستخلص أن الحرب التجارية هي ذلك النوع من الحروب الإقتصادية الذي يتمحور حول التجارة الدولية والتي تستعمل فيها أدوات السياسات التجارية الحمائية والعقوبات الاقتصادية من رسوم جمركية وحصص إستيراد، مقاطعة إقتصادية وحظر تجاري، وذلك إما بغرض حماية منتجاتها الوطنية أو لإضعاف القوة التجارية للدولة المنافسة أو حتى للتصدي للحواجز التجارية للدول الأخرى أو لكل ذلك معا، ومنه يمكن إقتراح تقسيم الحرب التجارية حسب الهدف منها إلى ثلاث أنواع كالتالي:

-الحرب التجارية الحمائية : هي تلك الحرب التجارية التي تقام بغرض حماية التجارة الوطنية العالمية والمنتجات المحلية في الأسواق المحلية، فتستعمل فيها الأدوات الحمائية للسياسة التجارية من قوائم الإستيراد والرسوم الجمركية وحصص الإستيراد بغرض الحد من دخول المنتجات الأجنبية والتصدي للإغراق، ومثال ذلك ما تقوم به الدول النامية كالجزائر.

-الحرب التجارية الدفاعية : هو ذلك النوع من الحروب التجارية التي تقام بغرض الدفاع عن المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، من خلال التصدي للسياسات الحمائية للدول الأخرى فهي تهدف لفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المحلية، ومثال هذا النوع ما تقوم به الصين لحماية منتجاتها في السوق الأمريكي وباقي الأسواق العالمية .

-الحرب التجارية الهجومية : تتمثل في الأسلوب الذي يتبعه الطرف المباشر في الحرب التجارية مهما كان هدفه (حمائي، دفاعي) ، إلا أن الغاية منه هو إضعاف تجارة الطرف الأخر من خلال محاولة الاستيلاء على الأسواق الذي ينشط بها سواء كانت محلية أو خارجية، وهذا النوع الذي إعتمد عليه دونالد ترامب مع الصين .

-الحرب التجارية المختلطة : هي تلك الحرب التجارية ذات الأهداف المتعددة والجوانب المتكاملة فهي تكون هجومية، دفاعية وحمائية في آن واحد، لذا تعد أخطر أنواع الحروب التجارية فهي تسعى للقضاء على إقتصاد الدولة التي تشن عليها، وتكون الدول قادرة على القيام بهذا النوع من الحروب عندما تكون القدرات التجارية للبلدين غير متعادلة، فهذا الأسلوب تتبعه الدولة القوية إقتصاديا مع الدول النامية بهدف الضغط عليها وجعلها من التابعين لها.

كما يمكن تقسيم الحروب التجارية حسب الأطراف المتدخلة فيها، فنجد حروب تجارية ثنائية الأطراف وأخرى متعددة الأطراف، فالأولى تقام بين دولتين فقط أما الثانية تقام بين عدة دول أو مجموعتين من الدول الحليفة أو بين دولة وهيئة دولية تضم مجموعة من الدول الأعضاء.

2. **مميزات الحرب التجارية:** من خلال جملة التعاريف السابقة يصل إلى أن للحرب التجارية مجموعة من الخصائص يمكن إستخلاصها في الشكل الموالي:

الشكل (01): مميزات وخصائص الحرب التجارية.

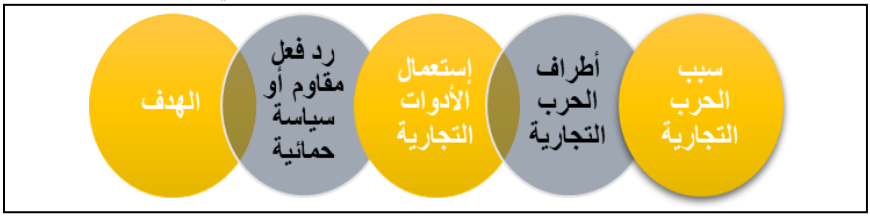

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الشكل يتضح أن للحرب التجارية خمسة مزايا فبمجرد توفر سبب نشوبها تتسلسل الأحداث والعوامل المؤدية إلى قيام الحرب التجارية بين الأطراف المتأثرة بذلك السبب سواء كانت ثنائيـــــــــة أو متعددة، إلا إن المرحلة الأصعب هي تلك التي يتم فيها الإعلان عن قيام الحرب التجارية بغرض تحقيق أهداف معينة، والتي تكون من خلال إستعمال إحدى وسائل الحروب التجارية المتعددة بالشكل الذي يستدعي إستجابة الطرف الأخر بأدوات مماثلة.

3. **العوامل المؤثرة في الحروب التجارية:** تمثل التجارة الدولية الميدان الرئيسي التي تقام فيه الحروب التجارية، وعليه فإن هذه الأخيرة تتأثر بنفس المحددات التي تتحكم في التجارة الدولية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

• التخصص الدولي : نظرا للتباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، نجد أن معظم الدول المصنعة متخصصة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية بما يحقق لها أرباح مرتفعة، وعليه فالتخصص الدولي هو أن تتفرغ كل دولة لإنتاج السلع التي تتمتع بكفاية إنتاجية فائقة في إنتاجها، على أن تتوصل بالتبادل الدولي للحصول على السلع التي لا تستطيع إنتاجها داخل أراضيها على الإطلاق، أو على تلك التي لا يمكن إنتاجها فيها بنفقة أقل. (شافعي، صفحة 313) إلا أن للتخصص الدولي جوانب سلبية أخرى فهو يساهم في إحتكار الدول لأسواق بعض المنتجات والتحكم والسيطرة عليها، هذا الأمر الذي يؤثر على الحرب التجارية ويسرع من حدوثها فبمجرد محاولة دول أخرى دخول هذا السوق يبدأ إستعمال أدوات الحروب التجارية لطردها من السوق، كما يسمح للدول المتخصصة بالضغط على الدول الأخرى للخضوع لأوامرها وخدمة مصالحها.

• اختلاف تكاليف الإنتاج : تختلف تكاليف تصنيع المنتجات من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى رخص اليد العامل في بعض الدول ولإمتلاكها وسائل الإنتاج الأكثر تطورا إلى جانب إتباعها أساليب الإنتاج الإبداعية التي تسمح بتطوير المنتجات وتقليل تكاليف إنتاجها وأبرز مثال على هذه الدول الصين.

فالتفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات لتلك الدول التي تمتلك إقتصاديات الحجم الكبير، فالإنتاج الواسع فيها يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج كميات قليلة من هذه السلع وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية. (داي، 2018، صفحة 10) هذا الأمر الذي يؤدي إلى إشتداد المنافسة بينها، ويدفع الدول الثانية للدفاع عن منتجاتها باللجوء إلى الحروب التجارية.

• إختلاف البيئة الإنتاجية والتسويقية: يقصد بالبيئة الإنتاجية تلك الظروف التي تنتج فيها السلع والخدمات فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي (داي، 2018، صفحة 10)، فنجد أن طبيعة المناخ من شأنها أن تكسب الدول ميزة تنافسية إذا ما إستعملت بشكل مناسب لا تستعملها فقط في تحسين تجارتها الخارجية بل تستعملها للصمود أمام الحروب التجارية التي تشن عليها، كما تستخدم في الضغط على الدول الأخرى خلال الحرب التجارية.

أما البيئة التسويقية فيقصد بها تلك الظروف والطرق التي تستعمل في التسويق وبيع المنتج ومن بين أهم المؤثرات عليها إختلاف ميول وأذواق المستهلكين التي لا يمكن التحكم فيها فمواطن الدولة النامية على سبيل المثال يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل المحلي لها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي له (داي، 2018، صفحة 10)، وذلك لإعتقاده أن منتجات الدول الأجنبية أكثر تطورا من المنتجات المحلية، هذا الأمر الذي يؤثر سلبا على تجارة هذه الدول ويدفعها لإستعمال الأدوات التجارية لحماية منتجاتها المحلية، إلا أنه إذا أفرطت في إستعمالها تجد نفسها في حرب تجارية مع دول أخرى تسعى للحفاظ على سوق منتجاتها .

فالعوامل المؤثرة على الحرب التجارية تتمثل في مجموع الميزات التنافسية التي تمتلكها بعض الدول التجارية والتي ترفع من مستوى المنافسة في التجارة الدولية للقدر الذي لا

تستطيع الدول المنافسة لها مواكبتها فتلجأ إلى محاربة منتجاتها بإستعمال أدوات الحرب التجارية.

4. أدوات الحرب التجارية: لقد ساهم تطور الأوضاع الحاصل في تحول العديد من الأدوات التجارية والإقتصادية إلى وسائل تستعمل كوسائل ضغط على المنافسين في الحروب التجارية، ومن بين أكثر الأدوات إستعمالا ما يلي:

- الرسوم الجمركية: تتمثل في تلك التعريفات التي تفرضها الدولة على السلع المصنعة في الخارج عند مرورها على الحدود الإقليمية لتلك الدولة، وتعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود أي الصادرات، وقد تكون رسوم نوعية أي مبلغ ثابت على كل وحدة، أو رسوم قيمية تمثل نسبة معينة من قيمة السلع، أو مركبة تجمع بين الرسوم النوعية والقيمية. (الباجوري، 2018، صفحة 6)، ولطالما سادت فكرة المعاملة بالمثل فيما يخص تحديد قيمتها إلا أنها في الأونة الأخيرة أصبحت تشكل حاجز أمام منتجات بعد الدول عند تعارض المصالح .
- حصص الإستيراد: يقصد بها وضع حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية على أساس كمي أي حسب كمية السلعة المستوردة أو قيمي حسب قيمتها النقدية (الباجوري، 2018، صفحة 6)، فعادة تهدف هذه الأداة إلى تغطية ذلك الجزء الذي تعجز المؤسسات المحلية على تلبيته حتى يتحقق الإكتفاء الذاتي للدولة في سلعة ما، فيتم اللجوء إلى تحديد الكمية المطلوبة من السلع التي يحتاجها السوق المحلي ومنع دخول أكثر من تلك الكمية حتى لا تنافس هذه السلعة المستوردة السلع المحلية، إلا أنها أصبحت هذه الأداة تستعمل ضد سلع دول معينة بغرض الضغط عليها تجاريا والتأثير سلبا على إقتصادها من أجل الخضوع لمطالب معينة.
- قوائم الإستيراد والقوائم السوداء للإستيراد: يقصد بقوائم الإستيراد تلك اللوائح التي تتضمن السلع التي يسمح بإستيرادها، والتي تتضمن فقط السلع الأساسية أي تلك التي يفتقر إليها السوق المحلي، أما القوائم السوداء للإستيراد فهي عبارة عن لوائح تتضمن مجموعة السلع التي يمنع إستيرادها بسبب سرقة الملكية الفكرية أو لعدم مطابقتها لمعايير السلامة أو البيئة أو معايير منظمة التجارة العالمية إلى جانب العديد من الحجج الأخرى، وتعتبر هذه الأداة من الوسائل الحمائية لأنها تسعى في الأساس إلى حماية المستهلك والسوق المحلي من السلع الغير أمنة وحماية البلد من الإغراق وفتح مجال المنافسة لمنتجات المؤسسات الناشئة والصغيرة ، إلا أنها تحولت في الأونة الأخيرة إلى أداة تستعمل لشن

الحروب التجارية فأصبحت تحتوي على سلع أو أسماء مؤسسات ومستثمري الدولة التي يرغب التأثير عليها لأسباب وهمية من أجل منعها من تحقيق الأرباح في الأسواق المحلية.

- تراخيص الإستيراد: ويقصد بها عدم السماح بإستيراد سلع معينة إلا بعد الحصول على ترخيـــــص أو إذن من الجهة الإدارية (الباجوري، 2018، صفحة 6)، بحيث لا تمنح هذه التراخيص من أجل إستيراد منتجات الدول المعارضة من أجل الضغط عليها، من خلال ترك السلع تتكدس لديها فتقل أرباحها بخسارتها للسوق الذي كانت تصرف فيه تلك السلع، هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس بعض مؤسساتها التجارية خاصة تلك التي كانت تعتمد على ذلك السوق، وبالتالي تغلق وتطرد العمال فترتفع نسبة البطالة وهذا ما يحدث خلل على إقتصادها ككل .
- تخفيض سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي تدفع من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (داي، 2018، صفحة 56)، فهو الأساس الذي تقام عليه التجارة الخارجية بين الدول، والذي أضحى يستعمل كأسلوب ضغط خاصة في ظل حدة المخاطر التي تنجر من وراء تقلباته، حيث تلجأ الدول إلى خفض قيمة عملتها مما يجعل قيمة منتجاتها تبدو منخفضة مقارنة بمنتجات الدول الأخرى فترتفع صادراتها نتيجة إكتسابها للحصة السوقية التي تفقدها منتجات الدول المنافسة جراء ذلك التخفيض.
- المقاطعة الاقتصادية: هي مجموعة الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الإقتصادية سواء كانت المالية أو التجارية بين دولة وأخرى كعقاب للدولة المعتدية او المباشرة بإستعمال السلاح عندما لا تكون هناك حرب بينهما (بن طاع الله، 2019، صفحة 153)، وهذه في حالة ما إذا إستعملت هذه الأداة من طرف هيئة دولية كما قد تكون جزئية أي تفرض على بعض السلع فقط أو كلية شاملة لكل السلع والخدمات، و عندما تطبق من طرف الدول تكون تعليق العلاقات والمعاملات التجارية بين دوليتين من خلال منع دخول سلع دولة معينة إلى الإقليم المحلي وذلك بهدف الضغط عليها من أجل تأييد موقف معين أو إتخاذ إجراء ما.
- الحظر الاقتصادي: يقصد به المنع الذي تقوم به الدولة لمنع التعامل مع الأسواق الدولية سواء على الصادرات أو الواردات أو الاثنين معا سواء كان كليا أو جزئيا (الباجوري، 2018، صفحة 6)
- الحصار الإقتصادي: يتمثل في تلك العملية التي تقوم على أساس سلمي بمحاصرة دولة ما من أجل منع الإمدادات الاقتصادية لها وشل تجارتها الخارجية من خلال منع دخول أي

واردات لها أو خروج صادرات (الباجوري، 2018). وتشمل كل الإجراءات التي تؤدي إلى شلل كلي أو جزئي في حركة البضائع بين الأقطار الاقتصادية. (الله، 2008، صفحة 5)

- الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في مجموع السلعة المنتجة محليا وتباع في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، ويمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع، الإغراق العارض: تحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم، الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية، أو للقضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق هذه الأهداف، الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عنصرا في اتحاد المنتجين الذي له صيغة إحتكارية، كذلك يشترط أن تكون هنالك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج. (داي، 2018، صفحة 42)

الشكل (02): الأدوات الاقتصادية المستعملة في الحرب التجارية

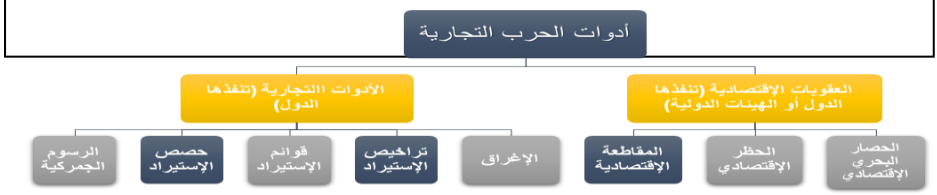

المصدر: من إعداد الباحثين

5.أساليب التحوط من الحرب التجارية: هناك العديد من الأساليب يمكن ان تجنب أو تقلل من تداعيات الحرب التجارية على دول من بينها ما يلي:

أ-الإندماج في التكتلات الإقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية كمنظمة التجارة العالمية أو الأوبيك.

ب- إقامة شراكات تجارية مع دول مختلفة وفي شتى المجالات.

ج- الإنظمام للاتحاديات الاقتصادية والجمركية كالإتحاد الأوروبي.

د- عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى لفترات زمنية طويلة.

هـ- المعاملة بالمثل ففي حالة تم إستعمال أداة من أدوات الحرب التجارية فيجب على الدولة الأخرى مقابلتها بنفس الأداة فإذا تم تخفيض قيمة العملة أو رفع الرسوم الجمركية مثلا فيجب

مقابلة ذلك بتخفيض قيمة العملة أو رفع الرسوم الجمركية لإفشال أو إبطال أثر الأداة المستعملة .

6.توسع الحروب التجارية: تتعدد الأسباب المؤدية للحرب التجارية، مهما إختلف الهدف من وراء نشوبها سواء كان تقليل حدة العجز في الميزان التجاري، أو توسيع الحصة السوقية وإزاحة المنافسين، أو الرد على الممارسات التجارية غير العادلة (بن أحمد الحاج، 2016. ص 55)، حكما قد تهدف إلى حماية المنتج المحلي أو زيادة إيرادات الرسوم الجمركية، فأثناء تحقيق تلك الأهداف تتخذ الحرب التجارية شكلين رئيسيين للتوسع حسب الغرض منه، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (03): يمثل الشكل أساليب توسع الحروب التجارية.

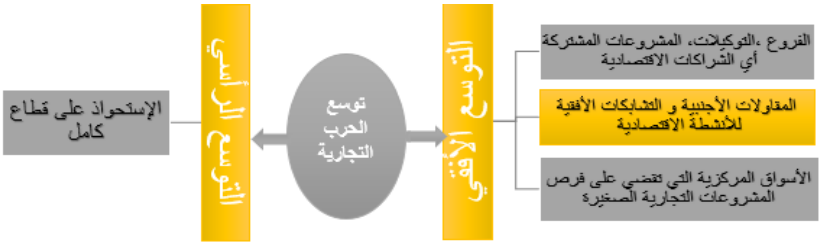

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على فريد راغب محمد النجار، الحروب **التجارية المعاصرة**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص29.

إنطلاقا من الشكل يستخلص أن الحرب التجارية تتوسع إما أفقيا وذلك لما يكون الغرض منها التوسع في زيادة عدد الفروع والوكالات للشركات التابعة لها أو السعي لإنشاء شراكات إقتصادية جديدة، أي في هذه الحالة يكون هدف الدولة الإنتشار والتوزيع لمنتجاتها عالميا فتلجأ إلى إقامة حرب تجارية على كل من ينافسها في تحقيق ذلك، وفي نفس الوقت على كل دولة تهدف لغزو أسواقها عن طريق المقاولات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية لديها هذا ما يخلق تشابكات على المستوى الأفقي، أما في حالة سعي الدولة للإستحواذ على قطاع معين من عملية إنتاج وتوزيع معين فإن توسع الحرب التجارية يكون رأسي وعادة ما يكون هذا النوع في سوق النفط والبترول.

المحور الثاني: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

1. تعريفها: إن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي وترت العلاقات التجارية بين البلدين، وأهمها قيام الولايات المتحدة

الأمريكية بتطبيق قيود حمائية وتعريفات جمركية على وارداتها من الصين، وفي المقابل قامت الصين بفرض تعريفات جمركية على وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل على السياسات الحمائية الأمريكية.، وتعتبر أكبر حرب تجارية لأنها قامت بين أكبر قوتين إقتصاديتين.

الجدول (01): أهم مرتكزات القوة لكل من الاقتصاد الأمريكي والصيني.

نقاط القوة للإقتصاد الأمريكي	نقاط القوة للإقتصاد الصيني
تحتل الصدارة كأكبر قوة إقتصادية عالمية	تحتل المرتبة الثانية كقوة إقتصادية
دولة منتجة للبترول	توفر اليد العاملة المؤهلة وبتكلفة منخفضة
الدولار عملة ريادية تستعمل في المعاملات العالمية	لها القدرة على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية
دولة مصنعة لصناعات الثقيلة	معدل النمو الإقتصادي المتسارع والإدخار المرتفع
أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات أمريكية الأصل	ضخامة الميزان التجاري والإرتفاع المستمر للإحتياطات الأجنبية
التفوق العسكري	دولة مصنعة للتكنولوجيا ومختلف السلع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مرجع داي سارة 2018: أثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين أطروحة دكتوراة بجامعة محمد خيضر بسكرة .

انطلاقا من الجدول السابق يستخلص أن كلا الطرفين يمتلك عدة مرتكزات تمكنه من المواجهة أمام الطرف الأخر، فكلاهما دولتين رائدتين إقتصاديتين وتحتلان المراتب الأولى في تصنيع وتصدير العديد من المنتجات، هذا الأمر الذي رفع شدة المنافسة الاقتصادية بين الطرفين لتبلغ تلك الحدة التي تولد حرب تجارية بينهما، وحتى إذا تعدى الأمر إلى المواجهة العسكرية فإن كلا البلدين قادر على ذلك خاصة في ظل حملة التسلح التي تشهدها الصين في الأونة الأخيرة.

2. تطور الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: تطورت الحرب التجارية بين أمريكا والصين مع مطلع 2018، فقد إتسمت في بداية الأمر بحدوث مناوشات تجارية إلا أن الأوضاع تأزمت فيما بعد، وأدت إلى نشوب أكبر حرب تجارية يشهدها العالم، مرورا بعدة محطات أهمها ما يلي:

- **بداية المناوشات بين الطرفين:** في 22 يناير2018 بدأت المناوشات التجارية بين الطرفين بعد فرض الولايات المتحدة الضرائب الجمركية على الغسالات والألواح الشمسية، مع العلم أن الصين هي المنتج الرئيسي للألواح الشمسية والمصدر الرئيسي للغسالات في الولايات المتحدة، هذا الأمر الذي دفع بها لإطلاق تحقيقا لمكافحة الإغراق على الذرة الرفيعة الأمريكية (الحبوب) في 2 فبراير 2018، لترد أمريكا على ذلك بفرض رسوم جمركية على الألمنيوم والصلب المستورد

في 8 مارس بنسبة 10٪ على وارداتها من الألمنيوم و25٪ على وارداتها من الصلب مع إعفاء العديد من الدول باستثناء الصين، ليتواصل الهجوم التجاري الأمريكي حتى 22 مارس حيث يعلن الرئيس الأمريكي أن بلاده ستفرض ضريبة جديدة على 60 مليار دولار من الواردات الصينية على المنتجات المدرجة في القائمة السوداء التي وضعها مستشاره، ويبرر هذه الزيادة في الرسوم الجمركية بسرقة الملكية الفكرية من قبل الشركات الصينية ليتأثر 1300 منتج صيني من هذا القرار، مما دفع الصين على الرد الفوري ففي 23 مارس تم الكشف عن قائمة تضم 128 منتجًا يجب أن تزيد رسومها الجمركية بنسبة 15٪ على 120 منتجًا وبنسبة 25٪ على 8 منتجات معظمها منتجات أمريكية، كما أطلقت إجراءات عقابية أخرى في 2 أبريل تستهدف بها المنتجات الأمريكية وقد خصت هذه الإجراءات 128 منتجًا، هذا الأمر الذي تطلب الرد الفوري للولايات المتحدة في ثالث أبريل وذلك من خلال نشر قائمة مؤقتة للمنتجات المستوردة التي من المحتمل أن تخضع لتعريفات جديدة تستهدف مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والطيران بعبارة أخرى المجالات الأكثر إستيرادا من الصين، بعدها بيوم ترد الصين بزيادة الرسوم الجمركية على المزيد من المنتجات الإستراتيجية بالنسبة لأمريكا وقد شملت 106 منتجا إستراتيجيا.

- **الإعلان الرسمي للحرب التجارية:** إن الأحداث الأخيرة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهدئة الأوضاع مع الصين من خلال إلغاء الإعفاء من الرسوم الجمركية التي كانت قد منحته لمنافسي الصين إلا أن هذا الإجراء ولد لها منافس جديد أكثر شراسة يتمثل في كل من كندا و الإتحاد الأوربي، هذا الأمر الذي لم يترك سبيل آخر أمام أمريكا غير فرض تعريفات جمركية جديدة بنسبة 25٪ على 818 منتجًا صينيًا معلنة بذلك الحرب التجارية ضد الصين بشكل مباشر في 6 يوليو2018، وعليه فإن 34 ملياراً من الواردات الصينية مستهدفة، وفي 10 يوليو أعلن الأمريكيون عن قائمة جديدة بالمنتجات الصينية التي ستزيد رسومها الجمركية، ليخرج دونالد ترامب مهددا الصين في 20 يوليو بفرض ضريبة بقيمة 500 مليار دولار على المنتجات الصينية ويتهم كل من الاتحاد الأوروبي والصين بالتلاعب بعملاتهما من خلال خفض أسعار الفائدة، إلا أن الرد الذي كانت سوف تواجهه أمريكا من كلا الطرفين سيكون بمثابة الضربة القاضية لها لذا لجأت إلى إستدراك الأوضاع في 25 يوليو بإبرام اتفاق بشأن التجارة مع الاتحاد الأوروبي وهدأت الأوضاع معه لتتفرغ لمواجهة الصين، ففي الفاتح من شهر أوت فرضت 25٪ ضريبة على الرسوم الجمركية بقيمة 200 مليار دولار من واردات الصين، لترد الصين على ذلك بعد يومين بفرض رسوم جمركية جديدة على الواردات من المنتجات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار، هذا ما دفع دونالد ترامب لفرض رسومًا جمركية إضافية على الصين في 23 من نفس

الشهر بنسبة 25٪ على شريحة جديدة بقيمة 16 مليار دولار، لتتبع الصين سياسة المعاملة بالمثل وتفرض ضريبة بنفس لمقدار مما يؤثر سلبا على إقتصاد كلا البلدين، لذا كان لابد من تهدئة الأوضاع وقد تم ذلك فعلا في الفاتح من ديسمبر من خلال إنشاء مشروع قانون للمستثمرين الأجانب تحت شعار "لا لنقل التكنولوجيا" كما قدمت الصين العديد من الضمانات الأخرى سعيا للتقليل من حدة الحرب التجارية، هذا ما ساهم في تهدئة الوضع فقد أعلن الرئيس الأمريكي والرئيس الصيني في 2 ديسمبر عن توقيف الحرب التجارية لمدة 3 أشهر، إلا أن ذلك لم يدم طويلا ففي 18 سبتمبر قرر الرئيس الأمريكي فرض ضريبة بقيمة 200 مليار دولار على الواردات الصينية حيث يفعل هذا القرار في 24 سبتمبر، لتنتقم الصين في نفس اليوم بفرض رسوم جمركية على 60 مليار دولار من المنتجات الأمريكية، هذا ما يدعوا أمريكا لإعادة النظر في زيادة التعريفة المعلن عنها في 18 سبتمبر وتعلن في 24 سبتمبر تأجيلها لمدة 90 يومًا من جانبها، وترد الصين بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات السيارات الأمريكية وعلى الأدوية والصناعات عالية التقنية لمدة 3 أشهر هي الأخرى(Agence BDOR، 2021)، فبهذا تمت تهدئة الأوضاع بين الطرفين.

إعادة إحياء الحرب التجارية في سنة 2019: بالرغم من أن سنة 2018 إنتهت بتهدئة الأوضاع إلا أن الحرب التجارية لم تنتهي بعد، فسنة 2019 شهدت هي الأخرى العديد من الأحداث، ففي الفاتح من مارس تم تقرير رفع الرسوم الجمركية أكثر من 25٪ على واردات الولايات المتحدة، وكذلك في 5 مايو قامت أيضا برفع الرسوم الجمركية بنسبة 25٪ على 200 مليار واردات، فأمريكا تحاول الضغط أكثر على الصين للرضوخ للمفاوضات التجارية، وبالفعل في 10 مايو تم اللجوء إلى المفاوضات في واشنطن لإيجاد حل لهذه الحرب التجارية إلا أنها باءت بالفشل، لترد الصين في 13 مايو من خلال رفع تعريفاتها الجمركية على المنتجات الأمريكية بمقدار 60 مليار دولار بعد التأكد من عدم إبرام الصفقة بخصوص إيقاف الحرب، لترد أمريكا في 15 مايو بمنع الاستعانة بمصادر من شركات أجنبية مثل Huawei لشبكات الاتصالات الأمريكية وذلك بموجب مرسوم رئاسي، وفي 19 مايو جوجل تعلق علاقاتها مع الشركات الصينية، وفي اليوم الموالي منحت الولايات المتحدة لشركة Huawei مهلة لمدة 3 أشهر لتتمكن من الاستعداد لرحيلها بشكل رسمي، الصين ترد على كل ذلك من خلال إنشاء قائمة سوداء للشركات الأجنبية غير الموثوق بها. (Agence BDOR، 2021)

- **توسع الحرب التجارية لتضم أنواع أخرى من الحروب الاقتصادية:** إن التضييق الأخير التي لقيته شركة Huawei الصينية يبرز معالم الحرب التكنولوجية، أي إلى جانب أنها حربًا تجارية

فهي أيضًا حرب تكنولوجية لأنها سعت إلى تقليل وثيرة التطور التكنولوجي الصيني من خلال ضرب أهم قطب صناعي لها في هذا المجال، إلا أن تداعيات ذلك لم تقتصر على الإقتصاد الصيني فقط بل حتى الأمريكي، هذا ما دفعها في 19 يونيو لتهدئة الأوضاع مع الصين من خلال إعلان الرئيس الأمريكي على موقع تويتر عن تخفيف حدة التوترات مع الرئيس الصيني إلا أنها سياسة ترامب المعتادة يهدأ الوضع ليرفع من حدة هجومه غير المتوقع فيما بعد، وبالطبع في 24 يونيو أعلنت و.م.أ عن إضافة 5 شركات صينية إلى قائمتها السوداء لم يعد مسموحًا لها بالقيام بالأعمال التجارية مع الشركات الأمريكية، في 26 يونيو يستعد ترامب لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على الصادرات الصينية تطبق في أوائل يوليو، بالإضافة إلى ذلك أصدر تعليمات إلى وزارة التجارة الأمريكية بصياغة أمر تنفيذي يفيد بأن و.م.أ ستكون الحكم الوحيد القادر على الحكم فيما إذا كانت إجراءات السياسة النقدية المتخذة في أماكن أخرى من العالم تضر بالمصالح الأمريكية، فهذا شكل جديد من أشكال الحرب يسمى حرب العملات والتي تستند على أسعار صرف العملات. (Agence BDOR، 2021)

- **بداية المفاوضات بين الطرفين لإيقاف الحرب التجارية:** في 29 يونيو اجتمع الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني لإيجاد حل للحرب التجارية هذا ما هدأ الوضع بينهما، إلا أن الصين أعلنت في 4 يوليو أنها لن توقع أي اتفاقية تجارية مع و.م.أ إذا لم تتضمن الأخيرة رفعًا كليًا للرسوم الجمركية الإضافية على المنتجات الصينية، لذا في 5 أغسطس تعلن و.م.أ عن تمديد التعريفات الإضافية على جميع الواردات تقريبًا من الصين اعتبارًا من 1 سبتمبر 2019، هذا ما دفع الصين إلى تغيير نمط الحرب من خلال اللجوء إلى خفض قيمة عملتها، فقد انخفض الإيوان الصيني بشكل حاد أصبحت تستبدل 7 إيوانات مقابل دولار واحد، وعلقت مشترياتها من المنتجات الزراعية الأمريكية، هذا ما دفع و.م.أ بتصريح بأنها ليست مستعدة لإبرام اتفاقية تجارية مع الصين وبهذا تشتد المواجهة بين البلدين ويبدأ كلا الإقتصادين بحصد تابعات ذلك، لذا في 14 أوت الرئيس ترامب يخفف الضغط على الصين من خلال تأخير فرض التعريفات العقابية على مجموعة من السلع الاستهلاكية والإلكترونية الصينية ذلك من أجل تجنب أي صراع، إلا أن الصين لم تهتم لذلك ففي 23 أوت تعلن فرض ضرائب جديدة على 75 مليار دولار من واردات و.م.أ، فأمر دونالد ترامب الشركات الأمريكية أولاً بالتخلي عن السوق الصينية، ثم أعلن عن زيادة كبيرة في الضرائب على الواردات الصينية، لتواصل الصين في الرد عليها في 24 أغسطس من خلال إبلاغها أنها سترفع التعريفات على مرحلتين في الفاتح سبتمبر وفي منتصفه أيضا، هذا ما دفع الرئيس الأمريكي لإعلانه في 27 أغسطس عن رفع التعريفات الجمركية بنسبة 25٪ إلى 30٪ على الواردات الصينية بقيمة 250 مليار دولار اعتبارًا من 1

أكتوبر، ثم عجل من تفعيلها ليؤكد دخولها حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 سبتمبر، وتتعلق هذه الرسوم الإضافية الجديدة بقيمة 300 مليار دولار من الواردات الصينية. تقريبا جميع الواردات الصينية معنية بذلك، هذا مدفع الصين إلى تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية في 03 سبتمبر بشأن الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية، 5 سبتمبر أعلنت الصين عن مفاوضات مع و.م.أ في أوائل أكتوبر ليتأكد ذلك في 11 سبتمبر عندما ألغت الرسوم الجمركية الإضافية على 16 فئة من المنتجات المستوردة من و.م.أ بهدف تخفيف الضغط على المصنعين والمهنيين الصينيين، وفي 13 سبتمبر تعفي الصين بعض المنتجات الزراعية المستوردة من و.م.أ من الرسوم الجمركية الجديدة، في 26 سبتمبر في الجمعية العامة للأمم المتحدة يلتقي شينزو آبي وترامب وتعلن الخطوط الأولى للتوصل إلى اتفاقية للتجارة ، إلا أن ترامب يعلن في 16 أكتوبر عن عدم توقيع أي اتفاق مع الصين إلا بعد قمة أوبيك، إلا أن و.م.أ لتزال ملتزمة بتراجع ففي 13 ديسمبر تعلق الرسوم الجمركية الإضافية على المنتجات الصينية، هذا يمثل المرحلة الأولى من الاتفاقية الأولى، بحيث تنص هذه المرحلة على تعهد و.م.أ بتخفيض التعريفات عند فرضها وتتعهد الصين بزيادة الواردات الأمريكية في مختلف القطاعات، وفي 23 ديسمبر أعلنت الصين تخفيضات جمركية على عدد كبير من المنتجات التكنولوجية والغذائية. ستكون هذه التخفيضات سارية اعتبارًا من 1 يناير و1 يوليو 2020. ليس هناك شيء مؤكد أكثر غير أن الحرب التجارية ستستمر في عام 2020 كما ستستمر المفاوضات بين الصين و و.م.أ. (Agence BDOR، 2021).

- **الحرب التجارية في ظل فيروس كرونا:** في سنة 2020 بدأت تظهر تداعيات الحرب التجارية على إقتصاد البلدين والاقتصاد العالمي أيضا، ففي الثاني من يناير شهد نشاط التصنيع في الصين معدلًا منخفضًا لمدة 4 أشهر لذا رفعت في 4 يناير القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاع المالي الذي طالبت و.م.أ به سابقا، فهذا الإجراء يسمح للبنوك الأجنبية بإنشاء فروع في الصين وامتلاك رأس المال بالكامل دون أن تكون ملزمة بالشراكة مع شريك محلي، وهذا من أجل حث الولايات على توقيع اتفاقية المرحلة الأولى ليتم ذلك فعلا في 17 يناير، 06 فبراير الصين تخفض تعريفاتها الجمركية على 75 مليار دولار من المنتجات الأمريكية. إلا أنه في 15 فبراير أعلنت و.م.أ زيادة الضرائب الجمركية إلى 15٪ المفروضة على طائرات إيرباص ورسومًا جمركية على 7.5 مليار دولار من المنتجات المستوردة. 18 فبراير بعد الاتفاقيات الأولى، سمحت الصين رسميًا باستيراد الدواجن الأمريكية، وفي 24 فبراير يتم الإعلان عن رغبة في إعفاء الصين 65 فئة من المنتجات الأمريكية من الضرائب الجمركية. تسحب الصين تدريجياً ضرائبها

الجمركية العقابية من أجل إنهاء الحرب التجارية، إلا أن ترامب لا يرى سببًا لإلغاء التعريفات العقابية على منتجات بمليارات الدولارات من الصين. تفسيره هو حقيقة أن شريكه الصيني لم يعد إليه، كما أعلن في 18 مارس تصنيف Covid-19 على أنه فيروس صيني، ما دفع الحكومة الصينية لسحب البطاقة الصحفية من المراسلين الأمريكيين، لتنتقم الصين وتتهمه بالعنصرية المصحوبة بشائعات عن نشر الجيش الأمريكي للفيروس، وفي 10 أبريل يهدد الأمريكيون بحظر شركة China Telecom الصينية المملوكة للدولة من بلدانهم بسبب تهديدات للأمن القومي مثل هجمات الكمبيوتر واسعة النطاق، 5 ماي واشنطن تهدد بكين بـ " عواقب وخيمة للغاية " إذا لم تحترم الدولة التزامها بشراء المنتجات الأمريكية الخاصة بالاتفاقية الأولى، في8 ماي تعهد المفاوضون الصينيون والأمريكيون بتنفيذ الاتفاقية التجارية رغم تفشي الوباء العالمي. (Agence BDOR، 2021) من خلال تطور الأحداث يصل إلى أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية تعدى نطاق الحرب التجارية بل كانت حرب إقتصادية متكاملة الأنواع فقد بدأت بكونها حرب تجارية تمس التجارة الدولية فقط إلا أنه عند إحتدام المواجهة تحولت إلى حرب العملات تخص أسعار الصرف وكذا حرب تكنولوجيا وحرب فيروسية.

3. أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إن أسباب الحرب التجارية بين و.م.أ والصين عديدة ومعقدة نظرا لكثرة المسائل العالقة بينهما، إلا أنها تلخص في النقاط التالية:

- **زيادة العجز التجاري:** يتزايد العجز في الميزان التجاري البيني كل عام، فقد إرتفع عجز التجارة السلعية للولايات المتحدة مع الصين من 83 مليار دولار في عام 2001 إلى 376 مليار دولار في عام 2017. ويمثل هذا زيادة سنوية بنسبة 21 %، فالسلع الصينية قد إكتسحت السوق الأمريكية بفضل تكلفتها المنخفضة من جهة وإرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي من جهة أخرى. (guarino, 2019)

- **بحر الصين الجنوبي:** يعتبر أهم الأعمال الإقتصادية والسياسية للصين، فالمشروع يهدف إلى جعل الصين القوة الإقتصادي الكبرى في العالم من خلال فتح طريق الحرير البحري أمام التجارة الصينية، مما يساهم في نموها السريع ذلك لأن ما يقارب 5 تريليون دولار من البضائع تتحرك عبر هذا البحر كل عام، إلا أن اليابان تقف في منع حدوث هذا مع الدعم الأمريكي لها. (mourdoukoutas, 2019)

- **قيود الاستثمار:** تفرض الصين قيودا على الاستثمارات الأجنبية صعبة للغاية. هذا ما أثار إستياء و.م.أ وأوروبا واليابان، إلا أن الريادة في التجارة العالمية والأعمال الدولية التي تطمح لها

الصين، يتعين عليها السماح لمزيد من الشركات الدولية بالاستثمار في الصين، وهذا يعني أن الشركات الأميركية والأوروبية تستطيع فتح مصانع ومرافق في الصين دون القلق من التخلي عن معرفتها التكنولوجية. ويعني أيضا السماح بمزيد من المشاريع المشتركة مع الشركات الأميركية والأوروبية دون خوف من فقدان الملكية الفكرية كجزء من العلاقة. هذا ما يصعب المنافسة على الصين (guarino, 2019)

- **السوق الإفريقية:** توفر افريقيا للصين موارد اقتصادية هامة بسعر رخيص، هذا ما يخلق الكثير من فرص الربح للشركات الصينية، كما يضع حدودا سوقية للمنتجات الرخيصة التي تصنعها، كما أن الدول الأفريقية يمكن أن تكون بمثابة أصوات صديقة للصين في الهيئات الدولية، إلا أن القوى الاقتصادية الأخرى تعتبر أفريقيا مرة أخرى جزءا هاما من أجندتها السياسية والاقتصادية. مثل أمريكا، التي لا تزال أكبر "مانح" لأفريقيا وفقا لمعهد جون هوبكنز الصيني لأبحاث أفريقيا، وهذا أمر زاد بالفعل من التوترات بين البلدين، وذلك لأن هذا يعزز الفجوة بين الصين والولايات المتحدة.(mourdoukoutas, 2019)

- **الحد من النموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة في الصين:** إن الولايات المتحدة قلقة للغاية بشأن النموذج الاقتصادي الصيني الذي من الممكن أن يجعلها قادرة لقيادة العالم، فهو يرتكز على تعزيز الصناعات المتنوعة داخل الصين ودعم العديد من الصناعات والشركات طالما أنها سوف تساعد في تعزيز الاقتصاد الكلي على المدى البعيد، كما تعمل أيضا على خلق فرص عمل جديدة، في الوقت الذي تطمح فيه أمريكا في رؤية صناعات جديدة تطفو على السطح من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تسعى لأن يكون خلق فرص العمل محور التركيز الرئيسي للشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها هذا الأمر الذي ولد التنافس بين الطرفين. (guarino, 2019)

- **إستحواذ الصين على سندات الخزينة الأمريكية:** تعتبر الصين أكبر دائن للولايات الأمريكية لما بحوزتها من سندات الحكومة الأمريكية، وذلك ب 1,17 تريليون دولار نهاية جانفي 2018، حوالي 28 % من إجمالي الدين العام الذي تملكه الدول الأجنبية بحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية. (طالب، 2018)، وهذا ما يشكل خطرا محذق على الولايات الأمريكية خاصة في ظل تنامي توجه الديون الصينية نحو مصيدة الديون الصينية فأمريكا تتخوف من الوقوع في شباكها.

4. الأدوات المستعملة من قبل الطرفين: من خلال تطور الحرب التجارية يستخلص مجموعة الأدوات التجارية المستعملة في هذه الحرب التجارية، والتي تلخص في الجدول التالي:

الجدول (02): أهم الأدوات المستعملة من قبل الطرفين في الحرب التجارية

أدوات الولايات المتحدة الأمريكية	أدوات الصين
رفع الرسوم الجمركية	محاربة الإغراق
فرض رسوم جمركية جديدة وإعفاء منافسين الصين	رفع الرسوم الجمركية
وضع المنتجات الصينية في القائمة السوداء بحجة السرقة الفكرية	فرض عقوبات على المنتجات الأمريكية
تهديد بفرض رسوم جمركية	زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الإستراتيجية لأمريكا
إلغاء إعفاء من رسوم الجمركية لمنافسين الصين	خفض أسعار الفائدة وسعر صرف اليوان الصيني
فرض رسوم جمركية جديدة على المنتجات الصينية بتحديد وتهديد بإضافة رسوم جمركية أخرى	فرض رسوم جمركية على المنتجات الأمريكية
فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25 % على 16 مليار من الواردات	فرض رسوم جمركية جديدة بقيمة 25 % على 16 مليار من الواردات
تعليق العلاقات مع الشركات الصينية بالأخص شركة Huawei	إنشاء قائمة سوداء للشركات الأجنبية
نسب covid 19 للصين	تقديم شكوى ضد و.م.أ لدي منظمة التجارة العالمية

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الدول يستخلص أن الحرب التجارية بين الصين و و.م.أ شهدت تنوع في إستخدام الأدوات التجارية ولم تقتصر على إستعمال الرسوم الجمركية فقط بالرغم من انها الأداة الأكثر إستعمالا فيها خاصة من طرف و.م.أ، كما شهدت في بعض الفترات سياسة المعاملة بالمثل.

المحور الثالث: أثر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

1. أثر الحرب التجارية على الصين والولايات المتحدة الأمريكية: لقد أثرت هذه الحرب على كل من صادرات الصين وواردتها فقد إنخفضت بشكل ملحوظ، حيث أعلنت الإدارة العامة للجمارك عن تراجع مبيعاتها في الخارج بنسبة 1.3٪ في سنة 2018، وفي الفترة نفسها إنخفضت الواردات بنسبة 7.3٪.أما في الولايات الأمريكية فقد أقرت البحوث الأمريكية على أن الزيادة في الرسوم الجمركية وقعت تقريبا على عاتق الشركات الأمريكية والمستهلكون بدل الشركات الصينية، فقد تحملوا ما يقدر ب 3 مليار دولار في الشهر نتيجة زيادة الرسوم الجمركية على العديد من الواردات، و1مليار و400 مليون دولار في شكل خسائر نتيجة إنخفاض الطلب.

(سرج، الحرب التجاريه بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، 2019، صفحة 222)، وسوف يأتي تفصيل ذلك في تحليل المعطيات الاقتصادية للبلدين كما يلي:

- **أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي:** إن أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي يوضح من خلال الجول التالي:

الجدول (03): متغيرات دولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب التجارية

السنوات/ المؤشر	الصادرات $	الواردات $	ناتج محلي الخام$	بطالة %	تضخم%
2015	2,26865E+12	2,7949E+12	2,79485E+12	5,28	0,952532
2016	2,27784E+12	2,8354E+12	2,83542E+12	4,87	1,049247
2017	2,37073E+12	2,9614E+12	2,96142E+12	4,36	1,880068
2018	2,43738E+12	3,0828E+12	3,08282E+12	3,9	2,400981
2019	2,43579E+12	3,1183E+12	3,11829E+12	3,67	1,785152
2020	2,10543E+12	2,8398E+12	2,83977E+12	8,31	1,211289

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات البنك الدولي بتاريخ 2021/02/02

https://data.albankaldawli.org/country/united-states?view=chart

يلاحظ من الجدول أن صادرات الو.م.أ كانت تتزايد إلى غاية بداية الحرب التجارية في 2019 فإنخفضت بشكل ملحوظ بسبب الرسوم الجمركية التي فرضتها الصين عليها، كما يظهر أيضا تراجع وارداتها في السنة الأخيرة بعد ما كانت متزايدة، وذلك بسبب الرسوم الجمركية والسياسة الحمائية التي إنتهجتها، أما الناتج المحلي فقد تراجع أيضا في سنة 2019 بسبب تراجع الصادرات ونقص المواد الأولية لازمة لتصنيع، الذي أدى إلى توقف العديد من القطاعات الإنتاجية وتصريح العاملين بها، وهذا ما يبرر ارتفاع معدل البطالة و التضخم بالسنة الأخيرة، كما يجدر الإشارة أيضا أن أزمة كرونا قد ساهمة بشكل كبير في بروز تداعيات الحرب التجارية.

كما يظهر الجدول أن الصادرات الأمريكية لم تتأثر بالحرب التجارية وكذا وارداتها في بداية الأمر، مما يدل على أن السياسة الحمائية التي تبعتها أمريكا من أجل خفض وارداتها لم تكن فعالة في السنة الأولى، كما أن الحرب التجارية لم تؤثر على معدل نموها فقد سجلت معدل نمو 2,2 % سنة 2017، مقابل 1,7 %سنة 2016، وذلك نتيجة ارتفاع كل من الطلب المحلي على الاستهلاك وكذا الطلب الخارجي وزيادة الإنفاق الاستثماري أيضا وهذا بفضل السياسة النقدية التوسعية التي إنتهجتها في تلك الفترة، بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية التي تبناها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"،كما يرجع التحسن المسجل في المجموعة إلى زيادة النمو أيضا

على مستوى منطقة اليورو وكندا، وتعزيز لمكاسب من الاستثمار، ليعود النمو إلى الانخفاض بنسبة طفيفة سنة 2018 مسجلا 2,3 % ويرجع ذلك إلى بداية ظهور تداعيات السياسة الحمائية التجارية التي إعتمدت عليها وردود الفعل تجاهها، وقد أثر ذلك أيضا على معدلات النمو في منطقة اليورو، وارتفاع أسعار الطاقة مما أذى إلى الانخفاض في الطلب من طرف الدول المستوردة لها. (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2018، صفحة 20) ، إلا أن أثر الحرب التجارية قد تباين في ما يخص التضخم والبطالة، فقد ساهمت من جهة في خفض معدلات البطالة منذ بدايتها بشكل ملحوظ هذا ما يؤكد لنا أن الحرب التجارية تؤثر إيجابيا على سوق العمل، في حين أن معدلات التضخم بدأت بالارتفاع بشكل ملحوظ برغم من السياسة الحمائية الشديدة التي إنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا فالحرب التجارية لم تأثر على الولايات المتحدة الأمريكية فقد حافظت على نفس معدلات نموها، وذلك بفضل السياسة المالية التوسعية التي إتبعتها في تلك الفترة فقد حمتها من نقص السيولة والكساد، بالإضافة إلى إزدهار قطاعها الخاص ومرونة جهازها الإنتاجي، أصبحت 1.5 مليون وظيفة أمريكية في خطر

- **أثر الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني:** يمكن تتبع تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني من خلال الجدول التالي:

الجدول (04): متغيرات دولة الصين خلال الحرب التجارية.

سنوات / المؤشر	تضخم %	بطالة %	نمو%	ناتج محلي الخام$	واردات $	صادرات $
2015	1,437024	4,6	7,041329	1,11E+13	2,00326E+12	2,36209E+12
2016	2,000002	4,5	6,848762	1,18E+13	2,0459E+12	2,3147E+12
2017	1,593136	4,4	6,947201	1,26E+13	2,26767E+12	2,48915E+12
2018	2,07479	4,3	6,749774	1,35E+13	2,47525E+12	2,57888E+12
2019	2,899234	4,6	5,949714	1,43E+13	2,47911E+12	2,64429E+12
2020	2,419422	5	2,3	1,46E+13	2,34147E+12	2,70518E+12

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات البنك الدولي بتاريخ 2021/02/02

https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart

يظهر الجدول أن كل من الصادرات والناتج المحلي ومعدل البطالة كانت في تزايد مستمر خلال فترة الممتدة من 2015-2020، فعدم تأثر صادراتها يشير إلى عدم فعالية السياسة الحمائية الأمريكية ضد المنتجات الصينية فلم يتأثر صادرا الصين جراء ذلك، في المقابل يلاحظ إنخفاض وارداتها في السنة الأخيرة ما يدل على نجاح أدواتها التجارية وسياسة المعاملة بالمثل التي إنتهجتها ضد الو.م.أ، وبالرغم من تزايد الناتج المحلي في السنة الأخيرة إلا أنه ليس بنفس الوتيرة التي كان عليها في السنوات السابقة، أما إرتفاع معدل البطالة لسنة 2020 فلا يرجع للحرب التجارية بقدر ما يرجع لأزمة كرونا والحجر الصحي.

وعليه يصل إلى أن الحرب التجارية أثرت على الصين بشكل طفيف وغير واضح، فقد شهدت تباطؤًا في وتيرة تزايد متغيراتها الإقتصادية، وقد يستمر ذلك لغاية ظهور علامات الضعف الاقتصادي. في أرقام الإنتاج الصناعي أو مبيعات التجزئة، والتي لا تصل إلى المستوى المطلوب مقارنة بالعام الماضي، ففي ثاني من يناير شهد نشاط التصنيع في الصين معدلًا منخفضًا أن ما ساهم من تقليل خسائر الحرب التجارية لجوء إلى تعويض السوق الأمريكي بشركاء جدد كالبرازيل.

- **أثر الحرب التجارية على الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي:** لقد برزت تداعيات الحرب التجارية السلبية على الأسواق العالمية وعملياتها وكذا على النمو الاقتصادي العالمي، فقد تراجعت الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية وحتى الأسيوية، كما تأثرت معدلات النمو في التجار العالمية، كما أكد صندوق النقد الدولي على أن هذه الحرب التجارية بين العملاقين الإقتصاديين أحد العوامل التي أثرت على تراجع معدل النمو العالمي. 19 نوفمبر انخفاض أسعار النفط بسبب الحرب التجارية! 19 نوفمبر انخفاض بنسبة 4٪ في حركة الشحن من الشركات الأوروبية منذ بداية العام. هذا التباطؤ في التجارة الدولية هو نتيجة للحرب التجارية.

إن التوترات التجارية بين و.م.أ والصين وسائر شركائها التجاريين تعد إحدى أهم عمليات التحول الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، فقد أدت إلى نشر حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وأصبحت عاملا مؤثرا في مناخ العمل وبيئة الإستثمار وثقة وتداولات الأسواق المالية، هذا ما أدى إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية وقلل من للانتعاش الذي كان متوقعا في الاقتصاد العالمي خلا عام 2019. (شيبوط، 2021)

2. أثر الحرب التجارية على الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري:

الجدول (05): متغيرات دولة الجزائر خلال فترة الحرب التجارية بين العلاقيين الإقتصاديين.

السنوات	صادرات دولار	واردات بالدولار	تضخم%	بطالة%	نمو%	pib$
2015	3,85E+10	6,0621E+10	4,784447	11,21	3,7	1,66E+11
2016	4,12E+10	5,8924E+10	6,397695	10,2	3,2	1,71E+11
2017	3,86E+10	5,474E+10	5,591116	12	1,3	1,74E+11
2018	3,72E+10	5,277E+10	4,26999	11,89	1,2	1,76E+11
2019	3,49E+10	4,9128E+10	1,951768	11,81	0,8	1,77E+11
2020	3,11E+10	3,945E+10	2,415131	12,83	-5,48099	1,67E+11

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معلومات البنك الدولي بتاريخ 2021/02/02
https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

يظهر الجدول أن واردات الجزائر كانت في تراجع مسمر من قبل الحرب التجارية بسب السياسة الحمائية التجارية الصارمة التي إعتمدت فيه الجزائر على قوائم الإستيراد وحصص الإستيراد وغيرها إلا أن وتيرة الإنخفاض برزت أكثر مع بداية الحرب التجارية بين الصين و الو.م.أ، أما صادرا الجزائر فكانت تشهد تزايد مستمر قبل الحرب التجارية ومع إندلاعها سنة 2017 بدأ في التراجع، وذلك بسبب علاقاتها التجارية مع كل من الصين و الو.م.أ، وبما أن جل الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات التي تراجعت مع زيادة حدة التوتر التجاري بين البلدين.

لقد أثرت الحرب التجارية بين العملاقين على أسعار البترول وأدت إلى تراجع أسعارها، وقد تأثرت الجزائر بذلك، بحيث نلاحظ من الجدول أن صادرات الجزائر في تراجع منذ نشوب المناوشات بين طرفين مع نهاية 2017، وكذلك وارداتها إلا أن ذلك عائد للسياسة التجارية الحمائية التي إنتهجتها الجزائر منذ 2016 والتي إعتمدت على حصص وقوائم الاستيراد.

الخاتمة:

لقد سعت الدراسة إلى معرفة المجالات التي تأثرت بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص ، وذلك من خلال دراسة مراحل نشأة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعود لعدة أسباب أهمها زيادة العجز التجاري البيني واستحواذ الصين على سندات الخزينة الأمريكية ، وقيود الاستثمار السوق الإفريقية الحد من النموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة الصين إلى جانب أسباب السياسية الأخرى على غرار بحر الصين الجنوبي والعديد من الأيديولوجيات المختلفة، وقد إستعمل فيها العديد من الأدوات التجارية كالرسوم الجمركية و القوائم السوداء وحتى أسعار الفائدة و الصرف، وقد خلف ذلك آثارا عديدة على إقتصاد كل منهما و الاقتصاد العالمي، مما أثر على ما تبقى من دول العالم، وقد توصلت إلى أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين نشأت نتيجة اشتداد المنافسة التجارية بينهما وفرض الرسوم الجمركية إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى وقد تم إستعمال أكثر من أداة للحرب التجارية على خلاف الرسوم الجمركية وهذا ما ينفي الفرضية الأولى، كما تم التوصل إلى أن الحرب التجارية بين هذين البلدين تؤثر على كافة المجالات والدول وليس على مجالات التي تحتكرها منتجات البلدين فقط والدول التي لها علاقة تجارية وطيدة وشراكة إستراتيجية

معهما ، وذلك لأن كلا الاقتصاديين له القدرة على التأثير على الاقتصاد العالمي و الذي تنجر تبعاته على كل دول العالم .

النتائج:

- يستخلص من البحث أنه كلما كانت الدول أكثر انفتاحا على الإقتصاد العالمي كلما زاد تأثر إقتصادها المحلي بالاضطرابات التي يعيشها الاقتصاد العالمي كالحرب التجارية التي شهدها بين العملاقين الإقتصاديين.
- إن مساعد الصين على الصمود في الحرب التجارية هو إعتمادها على سياسة المعاملة بالمثل، فقد واجهة المنافس بنفس الأداة التي إستخدامها وبنفس النسبة.
- إن الحرب التجارية تستند لقواعد الحرب العسكرية كالرد الفوري وسريع لقطع هجوم المنافس، والإنفراد بخصم واحد ثم الالتفاتة للبقية.
- إن التوترات بين العملاقين إقتصاديين لم تكن حرب تجارية على التجارة دولية فقط، بل كانت حرب إقتصادية ضمت حرب تجارية وحرب تكنولوجية وأخرى تتعلق بالعملات وصولا إلى حرب الفيروسات فبهذا قد شملت كل أنواع الحروب الاقتصادية.
- لا يظهر لنا أثر السياسة الحماية أو إستعمال الأدوات الاقتصادية على العموم على المدى الطويل، بل يتضح لنا مع مرور الوقت وبشكل طفيف إذا ما كانت الدولة تمتلك مرتكزات إقتصادية قوية تمكنها من التصدي لذلك وهذا ينطبق أيضا على ردود الفعل التي تتلقاها من القبل الأطراف الأخرى.
- إن السياسة النقدية التوسعية تقلل من حدة التداعيات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة نتيجة دخولها في الحرب التجارية، كما أن هذه التداعيات تكون طفيفة الأثر في الدولة التي تنتهج سياسة حمائية.
- اتبع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترامب سياسة المتاجرة في البورصة فخلال الحرب التجارية مع الصين فقد كان في هجومه يفرض ضريبة تطبق حاليا وأخرى في تاريخ مستقبلي كإجراء تحوطي فإذا إضطر إلى تهدئة الأوضاع مع الصين يلجأ إلى زيادة آجال تفعيل هذه الضريبة أو يلغيها دون أن تتأثر ميزانيته العامة بذلك وهذا أفضل أسلوب تحوط ضد تداعيات الحرب التجارية
- إن السياسة الحمائية التي تتخذها الجزائر كفيلة بعلاج الإختلالات الإقتصادية الناتجة عن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتصدي لها.

التوصيات:

- أثناء الحرب التجارية فسياسة المعاملة بالمثل هي سبيل الوحيد للصمود أمام العدو، حيث يجب مواجهة المنافس بنفس الأداة التي إستخدامها وبنفس النسبة.
- لا بد على الدول التي تأثرت بالحرب التجارية الرفع من سياساتها الحمائية التجارية للحد من تابعية إقتصادها بالاقتصاديات العالمية.
- على الدول التي تتعرض بإستمرار للحروب التجارية العمل على تقوية تجارتها الخارجية من خلال رفع من مرونة جهازها الإنتاجي وتوسيع سوقها الداخلي، إلى جانب سعيها لإمتلاك مناطق للتبادل التجاري العالمي.

قائمة المراجع:

✓ المؤلفات: وهبة الزحيلي، *أثار الحرب دراسة فقهيةمقارنة*. بيروت: دار الفكر المعاصر، 2013.

فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

محمد علي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

✓ الأطروحات: هشام مروح توفيق عبد الله. (2008). *أليات تكيف المؤسسات الفلسطينية الخاصة في مواجهة الحصار الإقتصادي*. القدس: جامعة القدس.

سارة داي. (2018). *أثر حرب العملات على إتجاه ا لتجارة الدوليةدراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين*. بسكرة: أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية بجامعة محمد خيضر بسكر ة.

✓ المقالات: علي طارق الزبيدي. (2020). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي. *مجلة العلوم السياسية* (60).

زهيرة بن طاع الله. (2019). العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية" العراق نموذجا ". *مجلة المفكرللدراسات القانونية و السياسية* (6).

شيبوط سليمان، مسلم, إبراهيم ، قندوز عائشة (2021). الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين و تداعياتها على الاقتصاديات النامية -الدراسة التحليلية-. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14* (1)، 663-651.

نرمين محمد سرج. (2019). الحرب التجاريه بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. *آفاق أسيوية، 5*، 226-215.

منجد الخشالي. (شباط, 2021). الحروب التجارية الدولية بين الحمائية المتطرفة والصدامات العسكرية. *المستقبل العربي، 43* (504)، 121-128.

✓ المداخلات: خالد عبد الوهاب الباجوري. (2018). *تداعيات الحروب التجارية على االقتصاد العالمي والعربي*. مصر: دائرة البحوث الاقتصادية إتحاد الغرف العربية.

(2018). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*. صندوق النقد الدولي.

✓ مواقع الانترنيت: احمد، طالب. (24 03, 2018). *السندات الأمريكية سلاحها، هكذا يمكن للصين لي ذراع الاقتصاد الأمريكي*. تم الاسترداد من sasapost: :/https://www.sasapost.com/ economy

بلال تلامعلي. (25 10, 2021). *الجزائر تحيي مشروع أنبوب الغاز النيجري وتقطع الطريق على المغرب*. تم الاسترداد من الإخبارية:

https://www.elikhbaria.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%8A-

%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-
%D8%A3%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-
/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1

علاء المنشاوي. (19 06, 2018). *سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أميركا والصين*. تم الاسترداد من العربية:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2018/06/19/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D
8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-
%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-
%-%D8%A8%D9%8A%D9%86

في 10 نقاط.. هذه نتائج زيارة رمطان لعمامرة إلى النيجر. (25 10, 2021). تم الاسترداد من مجلة الشروق: https://www.echoroukonline.com/%d9%81%d9%8a-10-
%d9%86%d9%82%d8%a7%d8%b7-%d9%87%d8%b0%d9%87-
%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%a6%d8%ac-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%b1%d8%a9-
%d8%b1%d9%85%d8%b7%d8%a7%d9%86-
%d9%84%d8%b9%d9%85%d8%a7%d9%85%d8%b1%d8%a9

نهاية أنبوب الغاز الجزائري عبر المغرب بداية لحرب اقتصادية. (25 10, 2021). تم الاسترداد من مجلة أمناي : https://www.amnaymag.com/%d9%86%d9%87%d8%a7%d9%8a%d8%a9-
%d8%a3%d9%86%d8%a8%d9%88%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-
%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-
/%d8%b9%d8%a8%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8

المراجع باللغة الأجنبية:

Agence BDOR. (2021, 11 8). *GUERRE COMMERCIALE - DÉFINITION & CHRONOLOGIE*. Récupéré sur Agence BDOR: https://www.bdor.fr/infos-or-investissement/guerre-commerciale

guarino, a. (2019, may 24). *The reasons for the United States – China trade war*. Récupéré sur foreign policy news.: https://foreignpolicynews.org/2019/05/24/the-reasons-for-the-united-states-china-trade-war/

Harbulot, C. (2020). *La guerre économique systémique* (Vol. 4). paris: ecole de la guerre economique.

mourdoukoutas, p. (2019, 01 19). *The Biggest Problem Between China And The United States Isn't The Trade War*. Récupéré sur forbes: https://www.forbes.com/sites/panosmourdoukoutas/2019/01/19/the-biggest-problem-between-china-and-the-united-states-isnt-the-trade-war/?sh=586364913d8d

Nugroho, A. W. (2021). Does the US–China trade war increase poverty in a developing country? A dynamic general equilibrium analysis for Indonesia. *Economic Analysis and Policy, 71*, 279-290.

time magazine. (2018, 03 28). *what-is-trade-war.* Récupéré sur time magazine: https://time.com/5214228/what-is-trade-war/